ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

مَجَلَّةُ أُرَيْدُ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

المجلد الثاني، العدد الرابع، تموز 2020 م

المسؤولية الجزائية عن تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة
(دراسة مقارنة)

إيمان ثابت يونس صالح الطائي

د. نوفل علي عبد الله الصفو*

كلية الحقوق - جامعة الموصل-العراق

Nawfal_alsafo@yahoo.com

Arid.my/0004-1395

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.244>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 27/02/2020

Received in revised form 8/05/2020

Accepted 29/03/2020

Available online 15/07/2020

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.244>

ABSTRACT

The recruitment of children into armed activities is a dangerous phenomenon that affects societies in their security, safety and maintenance of their future by raising children on the concepts of killing and sabotage as they are the future generation of the future, as the child sometimes resorted to carrying out armed actions of his choice because of the economic disability of the family or to provide protection from the oppression of armed groups for members of his family Or to be recruited by someone who takes care of his upbringing and care, or for him to be forcibly recruited, such as kidnapping or coercion practiced by armed groups against the child, as the search for criminal responsibility for the recruitment of children for use in armed actions is an important topic that has not come C. Criminal laws are a matter of child recruitment. Rather, this crime is stipulated in international law under the Convention on the Rights of the Child of 1989. Therefore, states must provide special protection for children to prevent their exploitation or abuse or prevent serious and inhuman violations that affect them, such as their recruitment into armed actions, whether by others or not. By whoever has legal authority over him.

الملخص

يعد تجنيد الأطفال في الأعمال المسلحة ظاهرة خطيرة تمس المجتمعات في أمنها وسلامتها وصيانة مستقبلها من خلال تنشئة الأطفال على مفاهيم القتل والتخريب كونهم جيل المستقبل الصاعد، إذ يلجأ الطفل أحياناً إلى ممارسة الأعمال المسلحة باختياريه بسبب العجز الاقتصادي للأسرة أو لتوفير الحماية من بطش الجماعات المسلحة لأفراد أسرته أو ان يجنده من يتولى تربيته ورعايته، أو أن يكون تجنيده عنوة كالخطف أو الإكراه الذي تمارسه الجماعات المسلحة بحق الطفل، إذ يعد البحث في المسؤولية الجزائية عن تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة من المواضيع المهمة التي لم تعالج القوانين الجزائية مسألة تجنيد الأطفال وإنما نص على هذه الجريمة في القانون الدولي بمقتضى إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 وبالتالي وجب على الدول أن توفر حماية خاصة للأطفال لمنع استغلالهم أو الاعتداء عليهم أو منع الانتهاكات الخطيرة واللاإنسانية التي تطالهم كتجنيدهم في الأعمال المسلحة سواء من قبل الغير أم من قبل له سلطة قانونية عليه.

المقدمة

يعد تجنيد الأطفال في الأعمال المسلحة ظاهرة خطيرة تمس المجتمعات في أمنها وسلامتها وصيانة مستقبلها من خلال تنشئة الأطفال على مفاهيم القتل والتخريب كونهم جيل المستقبل الصاعد، إذ يلجأ الطفل أحياناً إلى ممارسة الأعمال المسلحة باختياره بسبب العجز الاقتصادي للأسرة أو لتوفير الحماية من بطش الجماعات المسلحة لأفراد أسرته أو أن يجنده من يتولى تربيته ورعايته، أو أن يكون تجنيده عنوة كالخطف أو الإكراه الذي تمارسه الجماعات المسلحة بحق الطفل، إذ يعد البحث في المسؤولية الجزائية عن تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة من المواضيع المهمة التي لم تعالج القوانين الجزائية مسألة تجنيد الأطفال وإنما نص على هذه الجريمة في القانون الدولي بمقتضى إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 وبالتالي وجب على الدول أن توفر حماية خاصة للأطفال لمنع استغلالهم أو الاعتداء عليهم أو منع الانتهاكات الخطيرة واللاإنسانية التي تطالهم كتجنيدهم في الأعمال المسلحة سواء من قبل الغير أم من قبل له سلطة قانونية عليه.

أولاً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الموضوع من أهمية شريحة الأطفال وحجم ما يتعرضون له من انتهاك لحقوقهم في الحياة والسلامة الجسدية والنفسية وحقوقهم في التعليم، فمصلحة المجتمع تكون في إعداد جيل مستقيم يرقى برقيه ويساهم في ازدهاره على الأصعدة كافة، فما تواجهه الطفولة من انتهاكات خطيرة على الصعيدين الداخلي والدولي توجب بناء مرجعية قانونية شاملة للقضايا الخاصة بحقوق الأطفال، واستدراك النقص الموضوعي في بعض التشريعات النافذة والتي لها صلة بالموضوع ومن أجل تبني قانون خاص ومستقل يكفل حقوق الطفل ويمنع استغلاله ويوجب مسألة من يعتدي عليه ويغال حقوقه ويوفر الحماية اللازمة والمتناسبة مع أهمية الموضوع في تجريم تجنيدهم واستغلالهم في الأعمال المسلحة.

ثانياً: إشكالية الدراسة

- 1- من هو الطفل المجند؟ ماهي صور التجنيد؟ وهل كفلت القوانين الجزائية والقوانين المكملية لها حماية الأطفال الذين يجندون في الأعمال المسلحة وبالتالي فرض العقاب على من يقوم بتجنيدهم؟ وهل المسؤولية استوعبت كل أوجه الاستغلال التي تقع على الأطفال العاملين في هذا المجال؟

2- هل أن نصوص القوانين العقابية والقوانين الخاصة بالتجنيد إن وجدت في الدول محل الدراسة وفرت حماية للأطفال بمنع استغلالهم في الأعمال المسلحة؟ وهل عاقبت من يقوم باستغلالهم من الاعتداءات التي تقع عليهم وتطالب حقوقهم؟ وهل كانت العقوبة متناسبة مع خطورة الفعل الذي يطل الطفولة؟

ثالثاً: فرضية الدراسة

- 1- إن التشريعات الجنائية أقرت بمسؤولية من يقوم بتشغيل الأطفال بأعمال التسول.
- 2- وجود تشريع خاص ومناسب ومتكامل لحماية الأطفال من الاستغلال بكافة أشكاله، ووجود عقوبات صارمة ورادعة للمسؤولين عن التشغيل غير الإنساني للأطفال واستغلالهم والانتهاكات التي تقع عليهم سواء أكانت الانتهاكات بدنية أم نفسية.

رابعاً: منهجية الدراسة

سوف نعتمد في كتابة البحث على المنهج التحليلي الذي يقوم على أساس عرض النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع وتحليلها، والمنهج المقارن لتشريعات الدول التي تناولت قوانينها المسؤولية الجزائية عن تشغيل الأطفال والقوانين المكمل لها. وسوف يشتمل نطاق البحث في بيان المسؤولية الجزائية عن تشغيل الأطفال في أعمال التسول في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 النافذ والمعدل والقوانين المكمل له ولاسيما قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم (28) لسنة 2012 وقانون رعاية الأحداث رقم (76) لسنة 1983 ودراسة الموضوع في العديد من القوانين الجزائية والقوانين الخاصة بالمقارنة.

خامساً: هيكلية الدراسة

قسمنا بحثنا في الموضوع إلى مباحث ثلاثة: -

المبحث الأول: التعريف بالطفل والتجنيد

المبحث الثاني: أركان جريمة تجنيد الأطفال.

المبحث الثالث: عقوبة جريمة تجنيد الأطفال.

المبحث الأول

التعريف بالطفل والتجنيد

ارتبط مفهوم الطفل والتشغيل بمجالات عدّة تمتد أصولها القديمة في الفلسفة والتربية والتاريخ والاقتصاد وتعددت الاتجاهات والنظريات في تعريف كل من الطفل والتجنيد، فاختلف الفقهاء والقوانين في تحديد بداية مرحلة الطفولة بين مضيق لها في تقليل حدّها الأعلى إلى سن الخامسة عشرة وموسع لها فادخل ضمنها المرحلة الجنينية، واتفق الغالبية على بدايتها بالولادة واختلفوا في نهاية مرحلة الطفولة، واختلفوا أيضاً في الأخذ بتسمية واحدة للطفل إذ أخذ كل منهم بتسمية محددة مما أوجب الحاجة إلى بيان كل تسمية من أجل إزالة اللبس والغموض، إذ قسمنا المبحث كالآتي:

المطلب الأول: التعريف بالطفل.

المطلب الثاني: التعريف بالتجنيد.

المطلب الأول

التعريف بالطفل

من أجل بيان تعريف الطفل فقد قسمنا هذا المطلب على ثلاثة فروع، تناول الأول التعريف بالطفل لغة وفقهاً وقانوناً، وخصص الثاني لتعريف الطفل شرعاً، وتناول الفرع الثالث تمييز الطفل عما يشته به من مفاهيم، وكالآتي:

الفرع الأول

التعريف بالطفل لغةً وفقهاً وقانوناً

يتطلب بيان تعريف الطفل تحديد معناه لتوضيح موضوع الدراسة وأبعادها، لذا سنبحث في هذا المطلب التعريف بالطفل لغة بفرع أول وتعريفه في الفقه بفرع ثاني، وكالآتي:

أولاً: تعريف الطفل لغةً.

الطفل هو الصغير من كل شيء، [1] والجمع أطفال، وهو من تراوح عمره بين الولادة والبلوغ، [2] والطفل: رَخْصَ ونَعَمَ، والطفل الحاجة، ويُقال: ريح طفل أي لينة الهبوب، [3] أو هو البنان الرَخْصُ، وطُفْلُ الليل: أي دنا

وأقبل بظلامه، وأيضاً هو المولود، [4] والطفل: هو الصبي حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم، [5] والحادثة من الأمر أوله، فإن قُيد الإنسان بالسن فهو الشاب وإن كان مجرداً فهو صغير السن. [6]

يتضح مما تقدم أن تعريف الطفل في اللغة لا ينفك عن كونه الصغير من كل شيء سواء أكان الإنسان أم الحيوان وبداية كل شيء يطلق عليها تسمية طفل.

ثانياً: تعريف الطفل في الاصطلاح الفقهي.

اختلف الفقهاء في وضع تعريف للطفل كل حسب اختصاصه، إذ عرف بأنه (هو الصغير منذ الولادة إلى أن يتم النضج الاجتماعي له وتتكامل لديه عناصر الرشد)، [7] فهذا التعريف رغم أنه حدد بداية مرحلة الطفولة والتي تبدأ بالولادة إلا أنه اتسم بالغموض فمسألة النضج الاجتماعي مسألة غير محددة ونسبية تختلف بين المجتمعات ولم يحدد كيفية تمييز الشخص الناضج من عدمه وماهي المعايير التي يجب أن نعتمد عليها.

وعرف بأنه (الصغير منذ ولادته إلى نضوجه الاجتماعي والنفسي وتكامل عناصر الرشد لديه إذ إن العبرة بالجانب العقلي والنفسي ولا عبرة بسن الرشد)، [8] وما يؤخذ على هذا التعريف أنه حدد بداية مرحلة الطفولة وهي الولادة إلا أنه ترك السن مطلق ولم يقيده بقيد (السن أو العلامة) يحكمه مما يؤدي إلى تفاوت كبير بين حدث وآخر بسبب اختلاف الطبيعة البشرية، فالنمو غير مقيد بكونه جسمياً أو عقلياً ومسؤولية الأحداث الجزائية لا تحدد تبعاً للنمو الجسمي والعقلي، وكما عد النضج الاجتماعي والنفسي كمعيار لتمييز الطفل عن الشخص البالغ، ولم يحدد فترة النضج سواء الاجتماعي أم النفسي.

وعرف أيضاً (هو الشخص الذي لم تكتمل عنده ملكة الإدراك والاختيار لقصور عقله عن إدراك حقائق الأشياء واختيار النافع منها والابتعاد عن الضار منها ولا يرجع هذا القصور في الإدراك والاختيار إلى علة أصابت عقله وإنما مرد ذلك لعدم اكتمال نموه وضعف قدرته الذهنية والبدنية فلا يستطيع وزن الأشياء بميزانها الصحيح وتقديرها حق التقدير)، [9] إذ اعتمد على الإدراك والاختيار لتحديد بداية الطفولة ونهايتها رغم أن الإدراك والاختيار يصاحب كل مراحل نمو الإنسان مالم يعترضه عارض غير طبيعي وطارئ يفقده الاختيار أو الإدراك.

وعرف الطفل في الفقه القانوني بأنه (إنسان كامل الخلق والتكوين يمتلك القدرات العقلية والروحية والعاطفية والبدنية والحسية وهي قدرات لا ينقصها سوى النضج والتفاعل بالسلوك البشري في المجتمع لينشطها ويدفعها للعمل فينمو الاتجاه السلوكي الإرادي لدى الطفل داخل المجتمع الذي يعيش فيه)، [10] فمن مفهوم المخالفة أن

الإنسان غير كامل التكوين أو المعاق ليس طفلاً ولا يحظى بحماية القانون ولا تجب المسؤولية على من ينتهك حقوقه، وأيضاً النضج والتفاعل أمران غير منضبطان ومختلفان ويعتمدان على العوامل الاجتماعية والثقافية.

مما تقدم يمكننا تعريف الطفل بأنه (صغير الإنسان منذ ميلاده حتى بلوغه سن الرشد والذي يتحدد وفقاً لقانون الدولة النافذ)، إذ يتميز هذا التعريف بأنه حدد بداية الطفولة بالميلاد ونهايتها ببلوغ سن الرشد مع إعطاء معيار لتحديد سن الرشد وهو قانون الدولة النافذ بسبب اختلاف الدول في تحديد السن التي تنتهي عندها مرحلة الطفولة، أما الأسس التي قام عليها التعريف في نهاية مرحلة الطفولة فهي تختلف حسب ثقافات الدول فقد تنتهي بظهور علامات النضج الجسدي أو بلوغه سناً معينه أما قانوناً أو شرعاً.

ثالثاً: تعريف الطفل في الاصطلاح القانوني.

اختلفت الاتفاقيات والمواثيق الدولية والأقليمية والقوانين الوطنية في وضع تعريف محدد للطفل وذلك لاختلاف الدول في تحديد سن الرشد ويعود ذلك إلى اختلاف العوامل الطبيعية أو الاجتماعية أو الثقافية السائدة في الدول، [11] مما اقتضى الرجوع إلى كل منها في فرعين، خصص الأول للتعريف بالطفل في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والأقليمية وتناول الثاني التعريف بالطفل في القوانين الوطنية، وكالاتي:

1- التعريف بالطفل في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والأقليمية

شُرعت الاتفاقيات والمواثيق الدولية والأقليمية لقصور القوانين الوطنية عن معالجة أمور تخص المجتمع الدولي، ولتوفير الحماية اللازمة للأمن والسلم الدوليين، وإن كان الموضوع لا يمس بصورة مباشرة بالأمن والسلم الدوليين فإنه يشكل خطراً عليه، إذ اتجهت معظم المعاهدات والمواثيق الدولية لاستخدام لفظ الطفل في الإعلانات والمواد المنبثقة عنها فاهتمت بشكل فعال بالطفل وبحقوقه، ومن خلال إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، [12] إذ اشتمل إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924 وإعلان 1948 وإعلان حقوق الطفل لعام 1959 على مبادئ عامة لحماية الطفل ولم تضع تعريفاً أو مفهوماً محدداً له ولم تحدد بداية ونهاية لمرحلة الطفولة. [13]

وفي عام 1989 عقدت الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة إذ شكلت هذه الاتفاقية الإطار القانوني العالمي الساعي إلى التطوير وتوفير الحماية الفضلى للأطفال أياً كانت الظروف، والتي صادق عليها العراق بالقانون ذي الرقم (3) لسنة 1994 إذ نصت المادة الأولى منها على أن الطفل (هو كل إنسان لم يتجاوز سن الثامنة عشرة مالم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه)، [14] فطبقاً للمادة الأولى من الاتفاقية يجب أن يتوافر شرطان في الشخص لكي ينطبق عليه وصف طفل: [15]

أولاً: أن لا يتجاوز سنه (18) من العمر.

ثانياً: أن لا يكون القانون الوطني قد حدد سناً للرشد أقل من ذلك.

ويلاحظ على هذا التعريف أنه لم يحدد بداية مرحلة الطفولة، وأيضاً يحرم عدد كبير من الأطفال من الحماية التي تفرضها القوانين، وذلك في الدول التي تحدد تشريعاتها سناً للرشد أقل من 18 سنة مما يشكل تناقضاً في تحقيق أهداف الاتفاقية.

أما قواعد بكوين لعام 1985 فقد تبنت تعريفاً للطفل يمكن للدول الاسترشاد به هو (طفل أو شخص صغير السن يجوز بموجب النظم القانونية ذات العلاقة مساءلته عن ارتكابه لجريمة بطريقة تختلف عن مساءلة الشخص البالغ)، [16] إذ إنه لم يوضح مفهوم الطفل ولم يحدد بداية مرحلة الطفولة ونهايتها وإنما اقتصر تحديد مسؤولية الطفل الجانح والفرقة بين مساءلة الطفل ومساءلة البالغ.

كما أشارت بعض الاتفاقيات الدولية لتعريف الحدث أو الطفل ومنها إتفاقية الأمم المتحدة رقم (182) بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال لسنة 1989 والتي عرفت الطفل في المادة الثانية منها بأنه (يطلق تعبير الطفل في مفهوم هذه الاتفاقية على جميع الأشخاص دون سن الثامنة عشر)، وجاءت الاتفاقيات الدولية بشكل عام بحد أقصى لعمر الطفل هو ثماني عشرة سنة، ليتناسب مع الظروف الاجتماعية في كافة بلدان العالم ويعيها أنها لم تتناول حماية حالة الطفولة وكيان الجنين ولم تخصص نصوصاً قانونية لبعض المسائل المهمة كالإجهاض وأغفلت في بحث مراحل الحمل والطفولة. [17]

أما فيما يتعلق بالمواثيق الإقليمية، إذ نص الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل لعام 1990 في المادة الثانية منه على تعريف الطفل بأنه (هو كل إنسان يقل عمره عن ثماني عشرة سنة)، وعرف الميثاق العربي لحقوق الطفل العربي لعام 1983 الطفل في مقدمته بأنه (كل إنسان من يوم مولده إلى بلوغه الخامسة عشر من عمره)، وما يلاحظ على هذا التعريف أنه نزل بالحد الأقصى لسن الطفولة، ولم يحدد التسمية التي تطلق على الطفل بعد سن الخامسة عشر، أما الاتفاقية العربية رقم (1) لسنة 1996 والتي تعد أول إتفاقية عربية متخصصة في مجال عمل الأطفال فعرفت الطفل بأنه (الشخص الذي أتم الثالثة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة من عمره سواء كان ذكراً أو أنثى). يلاحظ أن أغلب المواثيق الإقليمية، لم تعرف الطفل بل اكتفت بالإشارة إلى بيان مفهوم الطفل بالاستناد إلى الاتفاقية الدولية العامة لحقوق الطفل لعام 1989.

2- تعريف الطفل في القوانين الوطنية

لم تكن القوانين الوطنية بأفضل حال من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية في وضع مفهوم محدد وواضح للطفل، ففي فرنسا فإن المادة (1/341) من قانون العمل الصادر في (22 آذار لسنة 1841) المتعلق بالأطفال العاملين في المصانع والتي أخذت بتسميات عدة منها تسمية (الشاب) هو كل شخص سنه أقل من (18) سنة كاملة، أما (الطفل) فهو كل شخص لم يبلغ (15) سنة ويخضع للتعليم الإلزامي، و(المراهق) كل شخص يبلغ على الأقل (15) سنة وغير خاضع للتعليم الإلزامي. [18]

أما المادة الثانية من قانون الطفل المصري [19] ذي الرقم (12) لسنة 1996 والمعدل بالقانون ذي الرقم (126) لسنة 2008، فقد عرفت الطفل بأنه (كل من لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة سنه ميلادية كامله)، أما قانون العمل المصري الموحد ذي الرقم (12) لسنة 2003 إذ نص على تعريف خاص بالطفل العامل وذلك بمقتضى المادة (98) منه (يعتبر طفلاً - في تطبيق أحكام هذا القانون - كل من بلغ الرابعة عشرة سنة أو تجاوز سن إتمام التعليم الأساس ولم يبلغ ثماني عشرة سنة كاملة).

وعرف قانون العمل الأردني ذي الرقم (8) لسنة 1996 الحدث فنص في المادة الثامنة منه (يسمى حدثاً من بلغ السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة)، أما قانون حماية الطفولة الليبي ذي الرقم (5) لسنة 1927 فقد عرفت المادة الأولى منه الطفل بأنه (يقصد بالطفل هو الصغير الذي لم تبلغ سنه السادسة عشرة ويشمل ذلك الجنين في بطن أمه)، وعرفت المادة الثالثة من القانون ذي الرقم (17) لسنة 1992 الخاص بتنظيم أحوال القاصر الليبي ومن هم في حكمه الطفل بأنه (الصغير هو من لم يبلغ سن الرشد مميزاً أو غير مميز).

واستخدمت القوانين العراقية، [20] ثلاث مسميات مختلفة هي الطفل والحدث والقاصر، إذ نص القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 في المادة (106) منه أن سن الرشد هي ثماني عشرة سنة كاملة وقرر في المادة (2/97) أن سن التمييز هي سبع سنوات كاملة، أما قانون رعاية القاصرين العراقي ذي الرقم (78) لسنة 1980 فقد عرف القاصر في المادة (الثالثة/أولاً : الصغير الذي لم يبلغ سن الرشد بتمام الثامنة عشرة من العمر و يعد من أكمل الخامسة عشرة من العمر وتزوج بإذن المحكمة كامل الأهلية)، وعرفت المادة (30/ثانياً) من القانون نفسه القاصر بأنه (يقصد به لأغراض هذا القانون الصغير والجنين ومن تقرر المحكمة أنه ناقص الأهلية أو فاقدها والغائب والمفقود إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك).

أما فيما يخص قانون الأحداث العراقي ذي الرقم (76) لسنة 1983 النافذ والمعدل، فقد قُسم العمر الزمني للطفل في المادة الثالثة منه وفي فقراتها الثلاث على النحو الآتي: (عده صغيراً إذا لم يتم التاسعة، وحدثاً إن أتم التاسعة ولم يتم الثامنة عشر من عمره، وصبيّاً إن أتم التاسعة ولم يتم الخامسة عشر، ويعتبر الحدث فتى إذا أتم الخامسة عشر ولم يتم الثامنة عشر).

أما قانون العمل العراقي ذي الرقم (37) لسنة 2015 النافذ فقد استخدم لفظ الحدث والذي عرفه عندما عرف العامل الحدث في المادة (1-حادي وعشرون): هو كل شخص ذكر كان أو أنثى بلغ الخامسة عشر من العمر ولم يتم الثامنة عشر)، وبذلك فالأحداث هم كل الأشخاص الذين هم دون سن الثامنة عشرة، وعرف الطفل في المادة (1-اثنان وعشرون) الطفل: أي شخص لم يتم (15) من العمر).

يتضح مما تقدم أن أغلب التشريعات جعلت نهاية مرحلة الطفولة مع بداية الثامنة عشرة لا بتمامها، وبذلك فإن نهاية مرحلة الطفولة تكون ببداية سن الثامنة عشرة، ومن التشريعات من ساوى بين تسمية الطفل والحدث والصغير والقاصر وهناك من ميز بينها، [21] وتجمع التشريعات كافة على صفة واحدة للطفل وهي الصغر، وإن اختلفت في الحد الأدنى أو الأعلى في نهاية سن الطفولة، لذلك فالحماية الجزائية هنا تمتد إلى كل صغير منذ لحظة الميلاد إلى بلوغه سن الرشد، إذ اتفقت التشريعات على أن الطفل هو من لم يتجاوز سن الثامنة عشر وربطت مرحلة الطفولة بعدم تجاوز سن الثامنة عشرة. [22]

وخلاصة القول، اختلاف الفقهاء والقوانين في وضع تعريف موحد وشامل للطفل، وذلك بسبب تباين وجهات النظر فكل يعرفه حسب توجهاته وميوله، إلا أن الرأي الراجح في أغلب القوانين إن الطفل هو الصغير منذ ولادته إلى حين إتمام الثامنة عشر، إذ إن الفقهاء والقوانين اتفقوا على بداية مرحلة الطفولة بالولادة واختلفوا في نهايتها بين موسع لها إلى إتمام سن الثامنة عشر ومضيق لها إلى إتمام سن الخامسة عشر.

الفرع الثاني

التعريف بالطفل شرعاً

اختلف الفقهاء المسلمين في وضع تعريف للطفل، إلا أنهم اتفقوا على أن البلوغ أو علامته هي انتهاء لمرحلة الطفولة، وبذلك فإن البعض منهم أدخلوا مرحلة المراهقة ضمن مرحلة الشباب وأطلق البعض تسميات مختلفة على الطفل، ويعرف الطفل لدى فقهاء الشرع الحنيف هو (الصبي منذ الولادة إلى أن يحتلم)، [23] قال (ﷺ): { أو الطِّفْلُ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ }، [24] وعرفه البعض الآخر (هو الولد الصغير من الإنسان ويبقى هذا

الاسم له حتى يميز وقيل حتى يحتلم)، [25] أو هو (من لم يبلغ الحلم)، [26] وعُرف أيضاً (هو الذي لم يبلغ حد الشهوة أو الذي لا يطيق النكاح)، [27] ويقصد به (هو من كان دون سن التمييز بحيث لا يدري من هو لصغره ولا يميز عورات النساء والرجال لصغره، ولا يقال لمن تجاوز سن التمييز طفل بل صبي أو حزور أو يافع أو مراهق)، [28] وعرف آخر بصورة مقتضبة الطفل بأنه (هو الشخص حتى يحتلم). [29]

والبلوغ لدى فقهاء الشريعة الإسلامية أما يكون بالعلامات الطبيعية أي مظاهر الرجولة والأنوثة لكلا الجنسين، وهو دليل التكليف لمعظم الأحكام الشرعية أو يكون البلوغ بالسن فبلوغ الخامسة عشرة للصغير عند جمهور الفقهاء والشافعية أو الثامنة عشرة عند الحنفية والمالكية، ويرى الإمام السيوطي الأخذ بالمعيارين معاً ظهور علامات البلوغ وإتمام الشخص الخامسة عشر، [30] أما مراحل الطفولة في الشريعة الإسلامية هي:

أولاً: **طور قبل التمييز (الصبي غير المميز):** ويبدأ بولادة الصغير حتى بلوغه السابعة من عمره، [31]

ثانياً: **طور التمييز (الصبي المميز):** ويبدأ من سن السابعة من عمر الصغير وتنتهي بالبلوغ، [32]

ثالثاً: **طور البلوغ :** ويبدأ من سن الخامسة عشرة أو الثامنة عشرة على اختلاف بين العلماء بظهور علامات البلوغ في كلا الجنسين، فالاحتلام لديهم يكون حداً فاصلاً بين مرحلة الطفولة ومرحلة البلوغ والتكليف لكونه دليلاً على كمال العقل وهو مناط التكليف، [33]

الفرع الثالث

تمييز الطفل عما يشته به من مفاهيم

قد يتشابه مفهوم الطفل مع مفهوم بعض المصطلحات مما يقتضي التطرق إليها للتمييز بينها، وأهمها:

أولاً- **الصغير:** الصغر ضد الكبير، [34] والصغير من كان سنه أقل من سنه والجمع صغار، [35] وهو وصف للإنسان منذ الولادة إلى البلوغ، [36] فكل صغير هو طفل ولكن ليس كل طفل هو صغير.

ثانياً- **الولد:** كل مولود ذكراً كان أم أنثى صغيراً أم كبيراً قال (ﷺ): { **أَوْ تَتَّخِذْهُ وَلَدًا** }، [37] والوليد من كان حديثاً أو بعيد عهد بالولادة، والجمع أولاد، [38] قال (ﷺ): { **وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ** }، [39] والولد يطلق عليه صبي وطفل إلى أن يبلغ، والولد: الجنين حتى ولادته ثم صبي حتى يفطم، [40] والولد ما دام في بطن أمه فهو

جنين فإذا ولدته سمي صبيًا فإذا فطم سمي غلامًا إلى سبع سنين ثم يصير يافعًا إلى عشر ثم يصير حزور إلى خمسة عشر، [41]

ثالثاً- الصبي: هو الصغير الذي لم يفطم بعد، قال (ﷺ): {يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتِنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا}، [42] أو هو الصغير منذ الولادة إلى الفطام والجمع صبية، [43] أو من كان ابن سنتين أو ثلاث سنين، [44]

رابعاً- الفتى: الحدث الذي شب وقوي فيشب ويصير فتياً قوياً، وهو الشاب الطري الحديث السن، [45] أو هو السخي الكريم، [46] قال (ﷺ): {قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ}، [47]

خامساً- الغلام: هو من بدأ شاربه بالظهور، قال (ﷺ): {فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيََا غُلَامًا فَقَتَلَهُ}، [48] أو الصبي حين يولد إلى الشباب أو من قارب البلوغ، وهو المراهق المقارب للحلم أو الخادم أو العبد و الأجير، [49] قال (ﷺ): {وَيُطَوَّفُ عَلَيْهِمْ غُلَمَانٌ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَكْنُونٌ}، [50]

والغلام في الرجال يطلق على من لم يبلغ، [51] واغتلم إغلاماً: إذا هاج أي غلبته الشهوة، [52] وأيضا الصغير إلى حد الالتحاء، [53] والصبي من الفطام إلى تسع سنين من عمره، [54]

سادساً- الحدث: من كان فتي السن، ورجل حدث السن وحديثها رجال أحداث السن أي في مقتبل العمر، [55]

سابعاً- القاصر: قصر الشيء: حبسه، وقصر عن الشيء: أي عجز عنه ولم يبلغه، ويقال امرأة قاصرة الطرف أي لا تمتد إلى غير بعلمها، [56] ولفظ القاصر ليس من مسميات صغير السن وإنما لقب له فهو يتضمن أوصاف تتعلق بالصغير [57]

ثامناً- المراهق: المراهقة مقاربة البلوغ وراهق الغلام والفتاة أي قاربا البلوغ ولم يبلغا، [58] فإذا قارب الحلم فهو يافع ومراهق ومناهر للحلم، [59] إذ اختلف الفقهاء في تحديد سن المراهقة وهي على الأغلب بين سن العاشرة إلى الثالثة عشرة، والخلاف فيما بينهم يرجع إلى اختلاف طبيعة البلاد وطبيعة الأجسام لأن ذلك ما يتفاوت فيه الناس بسبب اختلاف طبيعة أجسادهم وطبيعة بلادهم شأنه في ذلك شأن البلوغ. [60]

والفرق بين كلمة (مراهقة) وكلمة (بلوغ) فالبلوغ يقتصر على ناحية واحدة من نواحي النمو وهي الناحية الجنسية أما المراهقة فهي التدرج نحو النضج البدني والجنسي والعقلي والانفعالي وتبدأ المراهقة من سن الثالثة عشر حتى سن الرشد، [61] وهي الفترة الانتقالية بين البلوغ والرشد وهذه الفترة غالبا بين (10-19). [62]

فالبلوغ في اللغة هو الانتهاء أو الوصول أو شارف عليه وبلغت الجارية والصبي إذا أدركا فهما بالغان، [63] ويقصد به في الشرع (إنهاء حد الصغر في الإنسان ليكون أهلاً للتكاليف الشرعية)، [64] أو هو (قوة تحدث في الصبي يخرج بها من حالة الطفولة إلى الرجولة)، [65] وذهب آخر إلى أن الشارع الحكيم ربط التكليف بالواجبات والمحرمات ولزوم ترتيب آثار الأحكام في جملتها بشرط البلوغ أي أن تكتمل لدى المكلف أهلية الأداء الدينية بالبلوغ، [66] فليس البلوغ مقصود بذاته بل هو العلامة الظاهرة المحسوسة لوجود الإدراك الذي ينبني عليه التكليف وتترتب المسؤولية الجزائية، [67]

ويرى البعض أن الطفل هو الصغير والحدث والشاب والفتى والغلام، [68] ونتفق مع هذا الرأي في جانب ونختلف معه في جانب آخر، فوجه الاتفاق هو أن مفهوم الطفل واسع ويشمل الصغير والحدث والفتى والغلام باعتبار أنه لم يبلغ أو دون سن البلوغ أما الاختلاف فالشباب لا يدخل ضمن مرحلة الطفولة وإنما يدخل مرحلة البلوغ.

المطلب الثاني

التعريف بالتجنيد

تعد مرحلة الطفولة والتكوين الجسدي والنفسي للصغير مرحلة حرجية إذ تحتاج إلى رعاية ومتطلبات خاصة تنسجم مع تلك الفترة العمرية المهمة منها التعليم والتغذية والعطف وغيرها، وتحتاج شخصية الصغير في هذه المرحلة إلى حماية خاصة منسجمة مع عالم الطفولة والبراءة لتكون نتائجها سليمة في الأعداد والتربية للشخص مستقبلاً لا أن تقحم وتستغل بتشغيلها بأعمال الحرب والصراع والاقتتال، إذ يعد ذلك جريمة بحق الطفولة التي تنشأ على فكر التطرف والتعصب والقتل والتواجد في ساحات القتال والحرب بدل أن تكون في ميدان التعليم، ولغرض الإحاطة بالموضوع قسمنا المطلب إلى فرعين خصص الأول لتعريف التجنيد لغة، أما الثاني فخصص لتعريف التجنيد اصطلاحاً، وكالتالي:

المطلب الأول

تعريف التجنيد لغة

التجنيد: اسم من جَنَّدَ، وهو التطويع، وجند الجنود أي جمعها، وأعلن عن تجنيد الجنود الاحتياطيين: أي جمعهم لمواجهة حرب أو كارثة وليكونوا في حالة تأهب، أي نودي عليهم للتجنيد الإجباري للالتحاق بالخدمة العسكرية الإجبارية، جَنَّدَ: تجنيداً فهو مُجَنَّد، وجَنَّدَ الشَّبَابَ: أي عَبَّأَهُمْ، وجَنَّدَ الجنودَ: جَمَعَهَا وجَنَّدَ فلاناً صَيَّرَهُ جندياً. [69]

المطلب الثاني

تعريف التجنيد اصطلاحاً

يقصد بتجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة (تطويع الأشخاص وإعدادهم لإمكان استغلالهم فيما بعد)، [70] ويقصد بتجنيد الطفل من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة (ضم الطفل ذكراً كان أم أنثى الذي لم يتم الثامنة عشر من العمر إلى المجموعة المسلحة، وتحويله إلى تابع لها، يأتزم بأمرها، وينفذ المهام التي تكلفه بها سواء أكانت الأعمال قتالية أم الأعمال المتصلة بها)، [71] وعرفت مبادئ باريس الخاصة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة لعام 2007 في المادة (1-2) الطفل المرتبط بقوة مسلحة أو جماعة مسلحة بأنه (أي شخص دون الثامنة عشرة من عمره جند أو استخدم، حالياً أو في الماضي، من قبل قوة مسلحة أو جماعة مسلحة، أيا كانت المهام التي اضطلع بها، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، الأطفال والأولاد والبنات المستخدمون كمحاربين أو طهارة أو حمالين أو سعاة أو جواسيس أو لأغراض جنسية، ولا يقصد بها فقط الأطفال المشاركون أو الذين سبق أن شاركوا مباشرة في أعمال قتالية)، وعرفت المادة (2-4) من مبادئ باريس التجنيد بأنه (تجنيد الأطفال أو تعبئتهم الإلزامية والجبرية والطوعية في أي نوع من القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة)، وعرفت المادة (2-5) من مبادئ باريس التجنيد أو الاستخدام بصورة غير مشروعة بأنه (تجنيد الأطفال أو استخدامهم دون مراعاة الحد الأدنى للسن المنصوص عليه في المعاهدات الدولية المنطبقة على القوة المسلحة أو الجماعة المسلحة المعنية أو بموجب القانون القومي المطبق)، أما المادة (4) من قانون الطفل السوداني لسنة 2010 إذ نصت على تعريف الطفل الجندي بأنه (من لم يتجاوز الثامنة عشر من العمر والذي يُعين أو يقبل أو يفرض عليه الانضمام لأي قوة عسكرية أو شبه عسكرية سواء أكانت منظمة أم غير منظمة).

من ذلك يمكننا تعريف تجنيد الاطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة بأنه (الاستخدام غير المشروع لمن لم يتم الثامنة عشر من العمر للقيام بالأعمال القتالية أم غير القتالية كافة، إذ يستغل الجاني بذلك حاجة الصغير الاقتصادية وعدم إدراكه لما يقوم به من أفعال إجرامية مخالفة للقوانين سواء أكان الجاني قوات نظامية أم غير نظامية)، وعناصر هذا التعريف هي:

1-الاستخدام غير المشروع الذي يخالف أحكام القانون الدولي والوطني والذي يمثل خطر على أخلاق الطفل وصحته وسلامته وعلى مستقبله وينتهك حقه في التعليم والنماء وحقه العيش بعيداً عن الحروب والنزاعات المسلحة.

2-أن يكون الاستغلال في التجنيد لمن لم يتم الثامنة عشرة من عمره.

3-لم يحصر الوسائل التي قد يتخذها الجاني من أجل استغلال الطفل بالتجنيد فعبارة (القيام بالأعمال القتالية كافة) جاءت واسعة وتواكب التطورات التي تطرأ على المجتمعات بسبب الطبيعة المتغيرة لها ومن أجل منع اللبس الذي قد يثار فيما لو تم حصر الوسائل مما يفلت الجناة من العقاب.

4-حدد غاية التجنيد بالحاجة الاقتصادية فالفقر هو أحد الأسباب الرئيسة والمهمة للانضمام إلى صفوف القوات المسلحة ولقيام الصغير بالأعمال القتالية كافة، فيطلب الطفل المستغل منافع مادية سواء أكانت نقود أم مقابل حماية أسرة الصغير من الحروب أو النزاعات المسلحة أو دفع المُستغل نفقات المعيشة لأسرة الصغير أو نفقة المسكن الذي تقطن فيه الأسرة.

5-أن يستغل الجاني حالة صغر السن وعدم الإدراك والتمييز لدى الصغير لما يقوم به من أعمال مخالفة للقوانين الدولية والوطنية على حدٍ سواء.

6-لم يفرق بين كون الجاني المستغل للصغير قوات نظامية أم غير نظامية.

نلاحظ أن ما يقوم به الطفل من أعمال تدخل ضمن حدود مهامه كمجنّد مستخدم في الأعمال المسلحة تعد أعمال إجرامية وإن كان منظّم ضمن صفوف قوات نظامية، لأن ذلك ينتهك حقه في العيش في بيئة سليمة بعيداً عن النزاع والقتال وحقه في التعليم الذي ينمي قدراته الذهنية والنفسية ويجعله فرداً صالحاً بيني المجتمع لا عنصراً هداماً ينشأ على القتل والتخريب، فمن أخلاق الحروب عدم إشراك الطفل فيها وتجنيدته بالأعمال المسلحة فهو مخالف للأخلاق والأعراف والقوانين، وأيضاً مخالف للشريعة الإسلامية تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ

إلى التَّهْلُكَة...»، [72] فحاجة الطفل الاقتصادية لا تبرر تشغيله بالأعمال المسلحة أو الأعمال المخالفة للشرعية والأخلاق والأعراف والقوانين النافذة.

المبحث الثاني

أركان جريمة تجنيد الأطفال

تتمثل أركان جريمة تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة بالركن الخاص والمتمثل بمحل الجريمة وهو الطفل والركن المادي والمعنوي، وبذلك فقد قسم المبحث إلى مطالب ثلاث خصص الأول للركن الخاص المتمثل في الطفل وخصص الثاني للركن المادي أما الثالث فتناول الركن المعنوي، وكالتالي:

المطلب الأول

محل الجريمة

الطفل

من أجل إقرار التشريعات الجزائية والقوانين الخاصة المكملة لها الحماية المناسبة واللازمة فلا بد من توفر صفة الصغر في المجنى عليه محل الحماية، أي من لم يتم السن المقررة قانوناً وهي إتمام الثامنة عشر من العمر، [73] ولم تنص غالبية التشريعات على جريمة تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة، إلا أنه بعض النصوص الجنائية تشير إلى اشتراط صغر السن من أجل الخضوع لاحكام هذه النصوص، إذ نص المشرع السوري في المادة (488 مكرر) يجب أن يكون الطفل دون سن الثامنة عشر من عمره لكي يستفيد من تطبيق النص عليه، وقرر المشرع الجزائري في قانون العقوبات ذي الرقم (66) لعام 1966 والمعدل بالقانون الصادر عام 2014 في المادة (293 مكرر-1: كل من يحاول خطف قاصر لم يكمل الثامنة عشر سنة بالعنف أو التهديد...)، إذ يقوم الصغير من خلال إشراكه في الأعمال القتالية بحمل الأسلحة أو المعدات أو الذخيرة أو نقلها أو زراعة المتفجرات أو الاستخدام في نقاط التفتيش أو المراقبة أو الاستطلاع أو تشتيت الانتباه أو استخدامه كدرع بشري أو في مساعدة الجناة وخدمتهم في الأعمال القتالية. يتبين من ذلك أن صغر السن في مرحلة الطفولة هي محل الحماية الجزائية التي على أساسها يفرض المشرع العقوبة على الجاني.

المطلب الثاني

الركن المادي

يتمثل الركن المادي في جريمة تجنيد الأطفال في الفعل الذي يشكل انتهاكا للقانون الذي نظم الجريمة، إذ يفترض وجود سلوك أو فعل صادر عن الجاني في سبيل تحقيق الغاية الجرمية، [74] فالتجنيد قد يكون بالترغيب من خلال الوعود والعطايا والتشجيع وإقناع الطفل بالانضمام إلى المجموعة المسلحة والقتال في صفوفها، أو بالترهيب من خلال الخطف وممارسة العنف والتهديد والضغط على الطفل وترويعه، فالتجنيد غالبا ما يكون قسراً أو نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المحيطة بالطفل إذ يوجد الطفل ضمن منطقة تسيطر عليها جماعة مسلحة وتجبره على الانضمام إلى أعمال القتال أو العمل في خدمتها بأي صورة من الصور، وقد تجمع بين الطفل وبين من يجنده صلة قرابة فيجند لخدمة الجماعة المسلحة، ويشمل التجنيد الذكور والإناث على حد سواء، إذ يجند الذكور غالبا للاشتراك في الأعمال القتالية أو الأعمال المتعلقة بها وتجند الإناث في خدمة الجناة سواء في الأعمال المنزلية أو المعاشرة الجنسية أو غيرها من الأعمال، [75] فصور السلوك المكون للركن المادي الذي تقوم به جريمة تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة يمكن أن تتخذ الصور التالية:

أولاً: التهديد: لغة هو التخويف والوعيد والتوعد بالعقوبة، [76] ويقصد به اصطلاحاً (هو كل فعل أو سلوك من شأنه أن يبعث الخوف أو الرهبة في نفس الصغير بهدف الاضرار به أو بأي شخص آخر يهيمه أمره مما يحمل الصغير على تنفيذ رغبة الجاني)، [77] إذ نص على هذه على هذه الصور قانون مكافحة الإتجار بالبشر العراقي ذي الرقم (28) لسنة 2012 في المادة (1- أولاً: تجنيد الاشخاص....بواسطة التهديد بالقوة..)، إذ جاء النص عاماً يشمل البالغ والصغير الذي يمكن أن يتم استخدامه في الأعمال المسلحة بالقوة ولم يكن لديه الرغبة في الانضمام إلى الجماعات المسلحة.

ثانياً: الاستغلال: لغة، من استغل، واستغلال الأرض استثمارها، [78] وتمكنوا من استغلال سذاجته: أي الاستعمال الذي يهدف إلى الإساءة من هذا الاستغلال، واستغل الوقت: انتفع به، واستغل الشخص: انتفع منه بغير حق لجأه أو نفوذه أو ضعفه أو لجني من ورائها أغراضاً شخصية، واستغل فلان: أي أخذ من الغلة، واستغل: استفاد، واستغل ماله: استثماره، [79] ويقصد بالاستغلال اصطلاحاً بأنه استخدام شخص وسيلة لمآرب أو الاستفادة من طيبة شخص أو جهله أو عجزه لهضم حق أو جني ربح غير عادل، [80] وللاستغلال مفهومين الأول استخدام

شيء لأي سبب كان والثاني استخدام شيء ما بطريقة ظالمة أو قاسية، [81] فالاستغلال هو علاقة اجتماعية مستمرة يعامل فيها أشخاص معينين بشكل سيء أو ظالم من أجل مصلحة آخرين، إذ يعامل الناس كمورد مالي، ومن أشكال الاستغلال أخذ شيء من شخص أو مجموعة أشخاص بغير وجه حق أو بخس الآخرين حقهم في التجارة أو إجبار شخص بشكل مباشر أو غير مباشر على العمل أو معاملة الآخرين بشكل تمييزي ينتج عنه فائدة للبعض ومضرة للآخرين، والاستغلال المقصود هنا المرادف للاستخدام ويقصد به (هو أي تصرف من شأنه تحويل الشخص إلى شيء مادي واستغلال جسده أو جهده البدني أو الذهني أو كل ما يتعلق بالشخص، إذ يعامل الشخص معاملة الأشياء المادية من حيث قابليته للانتفاع). [82]

إذ نص المشرع الإماراتي على هذه الصورة في قانون حقوق الطفل ذي الرقم (3) لسنة 2016 في المادة (33)-6: يعد بوجه خاص مما يهدد سلامة الطفل البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية وما يستدعي حقه في الحماية تعرض الطفل للاستغلال من قبل التنظيمات غير المشروعة وفي الإجراء المنظم كزراعة أفكار التعصب أو الكراهية للقيام بأعمال العنف والترويع)، وقرر المشرع التونسي، [83] في قانون منع الإتجار بالأشخاص ومكافحته ذي الرقم (61) لسنة 2016 في المادة (5-5): يعد استخدام طفل في أنشطة إجرامية أو نزاع مسلح... من الممارسات الشبيهة بالرق)، ونص المشرع السوري في القانون ذي الرقم (11) لسنة 2013 والمعدل لأحكام قانون العقوبات ذي الرقم (148) لسنة 1949 في المادة (488 مكرر 1-يعاقب كل من جند طفلاً دون سن الثامنة عشر من عمره... أو استخدامه في نقاط التفتيش.. أو استخدامه كدروع بشري).

ثالثاً: الخطف لغة: الاستلاب، أو هو سرعة أخذ الشيء، [84] كما في قوله تعالى: (إِلَّا مَنْ خُطِفَ الْخُطْفَةُ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ)، [85] واختطف أي نسل أو انتزع، واختطف شخصاً أي انتزعه، [86] والخطفة الاختلاس مسارقة. [87]

ويقصد بالخطف اصطلاحاً (هو الأخذ السريع باستخدام أشكال القوة كافة أو بطريق التحايل أو الاستدراج لما يمكن أن يكون محلاً لهذه الجريمة وإبعاد المجنى عليه من مكانه أو تغيير خط سيره وذلك بإتمام السيطرة عليه دون الفصل بين الفعل والجرائم اللاحقة له بغض النظر عن الدوافع كافة)، [88] وعرف أيضاً بأنه (انتزاع المجنى عليه الصغير بالقوة المادية أو المعنوية لحرمانه من حريته وتقييدها ممن تربطهم به صلة ونقله بعيداً لمكان آخر بقصد استخدامه لأي غرض كان)، [89] والخطف قد يكون بالقوة أو الخداع لمغادرة الصغير مكان تواجد أسرته، [90] ويتخذ الخطف من أجل استخدام الصغير في الأعمال المسلحة بانتزاع المجنى عليه الطفل من المكان

الذي يتواجد فيه بنقله إلى مكان بعيد ومجهول عن ذويه وعمن له سلطة قانونية عليه ومنعه من العودة اليهم ويُفترض في الأبعاد السيطرة الكاملة على الصغير لفترة طويلة نسبياً وعدم السماح له بالتنقل خارج حدود المكان الذي تم نقله إليه، [91] أو يقصد به (الاعتداء على الآخرين بقوة وسرعة مع حالة ضعف المجنى عليه عن المقاومة، مصحوب بالحيلة والاستدراج والمفاجأة، بإبعاده عن مكانه، أو تحويل خط سيره بقصد أسره للسيطرة عليه)، [92] والاستدراج من أجل الاختطاف هو الانتقال بالصغير من مكان إلى آخر خفية، [93]

إذ نص قانون الطفل الإماراتي على هذه الصورة في المادة (38-9) تعرض الطفل للخطر.. لأي غرض أو استغلاله بأي شكل من الأشكال)، ونص على هذه الصورة قانون العقوبات الجزائري رقم (66) لسنة 1966 المعدل والمتمم بالقانون لسنة 2014 وذلك في المادة (293 مكرر- يعاقب... كل من يخطف أو يحاول خطف قاصر لم يتم الثامنة عشر عن طريق العنف أو التهديد أو الاستدراج لأي غرض كان...)، ونص قانون مكافحة الإرهاب العراقي ذي الرقم (13) لسنة 2005 في المادة (2-تعد الأفعال الآتية من الأفعال الإرهابية: 8- خطف أو تقييد حريات الأفراد أو احتجازهم... من شأنه تهديد الأمن والوحدة الوطنية والتشجيع على الإرهاب).

المطلب الثالث

الركن المعنوي

تعد جريمة تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة جريمة عمدية إذ يجب توافر القصد الجرمي لدى الجاني وهي إرادة الفعل وإرادة النتيجة، [94] وسواء أكان الجاني فرداً أم مجموعة مسلحة فلا بد للجاني أن يقوم بتشغيل الأطفال في مجال العمل المسلح سواء أكان في إطار الخدمة العسكرية أم أثناء الحروب والنزاعات المسلحة مع توفر النية الإجرامية لدى الجاني سواء الفرد أم الهيئة والتي تتمثل بإرادة الفعل أي استخدام الصغير محل الجريمة في الأعمال المسلحة بتجنيده أو جعله يتطوع للقيام بالأعمال الإرهابية أو ذات الصلة بها كنقل الأسلحة والذخائر وجمع المعلومات وزراعة المتفجرات، وربما القيام بالقنص والقتل أو تجنيد الأطفال بقصد قيامهم بأعمال أخرى كالنشل والتسول أو ممارسة الدعارة، [95] مع علمه بالصفة الإجرامية للفعل بكونه يجند شخص لم يتجاوز سنه الثامنة عشر، [96] نستدل على ذلك من خلال نص القانون رقم (11) لسنة 2013 السوري المعدل لقانون العقوبات رقم (148) لسنة 1949 في المادة (488 مكرر- 1 كل من جند... بقصد إشراكه في عمليات قتالية أو غيرها...).

المبحث الثالث

عقوبة جريمة تجنيد الأطفال

نصت بعض التشريعات على عقوبة جريمة تجنيد الأطفال، إذ قرر المشرع السوري في القانون رقم (11) لسنة 2013 المعدل لقانون العقوبات رقم (148) لسنة 1949 في المادة (488 مكرر-1: كل من جند طفلاً دون سن الثامنة عشر من عمره بقصد إشراكه في عمليات قتالية... يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من عشر سنين إلى عشرين سنة و الغرامة من مليون إلى ثلاثة ملايين ليرة سورية)، ونصت الفقرة الثانية من المادة نفسها إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا نجم عن الفعل أحداث عاهة دائمة بالطفل أو الاعتداء الجنسي عليه أو إعطائه مواد مخدرة أو أيا من المؤثرات العقلية وتكون العقوبة الإعدام إذا أدى الجرم إلى وفاة الطفل.

وعاقب المشرع التونسي في قانون منع الاتجار بالأشخاص لعام 2016 ومكافحته في المادة (13) بعقوبة السجن مدة عشر أعوام وبغرامة (خطية) قدرها خمسون ألف دينار كل من يستخدم طفل في أنشطة إجرامية أو نزاع مسلح وفق المادة (5-5)، أما المادة (17) من القانون نفسه إذ نصت على عقوبات تبعية كمصادرة الأموال المتأتية من هذه الجريمة بصورة مباشرة أم غير مباشرة من جرائم الاتجار بالبشر ولو انتقلت إلى ذمة مالية أخرى، ومصادرة جميع الأموال المنقولة والعقارية والأرصدة المالية للجاني أو بعضها، إذا ثبت استعمالها في استخدام الأطفال في أنشطة إجرامية أو نزاع مسلح وفي حال عدم التوصل إلى الحجز الفعلي على الأموال يحكم بغرامة (خطية) لا تقل عن قيمة الأموال التي تعلقت بها الجريمة لتقوم مقام المصادرة مع الحكم على الجاني بمنعه من مباشرة الأنشطة المهنية والوظائف العامة والحكم بالمراقبة الإدارية أو المنع من الإقامة في أماكن معينة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن عشرة أعوام، إلا إذا قررت المحكمة الحط من العقوبة إلى أدناها القانوني، وإذا كان الجاني أجنبي يحكم عليه بالطرده من الأراضي التونسية ويحظر عليه دخولها مدى الحياة لكون جريمة استخدام الطفل في الأعمال المسلحة جنائية وفق القانون التونسي، أما إذا كان الجاني شخص معنوي يمارس استخدام الأطفال في الأعمال المسلحة يحرم من مباشرة أعماله لمدة خمس سنوات أو حله مع الغرامة (خطية) والتي تساوي قيمة الأموال المتحصل عليها من جراء استخدام الطفل في النزاع المسلح بما لا يقل مقدارها عن خمسة أضعاف قيمة الغرامة التي تقع على الأفراد الطبيعيين، ونصت المادة (25) على عقوبة السجن مدى الحياة وبغرامة مئة ألف دينار إلى مائتي ألف دينار إذا نتج عن استخدام الطفل في الأعمال المسلحة موت الضحية أو انتحارها أو إصابتها بمرض أدى إلى انتحارها.

وبما أن الخطف صورة من صور السلوك المكون للركن المادي لجريمة تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة، إذ يقوم الجاني بخطف الصغير لتجنيد أو يقوم ببيعه لجهات ذات نشاطات مشبوهة لاستعمالهم لأغراض إرهابية فتأخذ هذه الجريمة صورة الجريمة ضد الإنسانية باعتبارها صورة من صور جريمة الاختفاء القسري التي نص عليها بموجب إتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء المتعمد الصادرة في 2006 والتي دخلت حيز النفاذ عام 2010 [96] وبذلك أقرّ المشرع الجزائري في قانون العقوبات ذي الرقم (66) لعام 1966 والمعدل والمكمل والمتمم بقانون 2014 في المادة (293 مكرر-1: يعاقب بالسجن المؤبد كل من يخطف أو يحاول خطف قاصر لم يكمل الثامنة عشر سنة بالعنف أو التهديد أو الاستدراج أو غيرها من الوسائل وتطبق على الفاعل العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (263) إذا تعرض القاصر المخطوف للتعذيب أو العنف الجنسي، وإذا ترتب على الخطف وفاة الضحية لا يستفيد الجاني من ظروف التخفيف المنصوص عليها في هذا القانون مع مراعاة أحكام المادة (294)، إذ عاقبت المادة (263-1) تعاقب على القتل بالإعدام إذا سبق أو عاصر أو تلى جنائية أخرى...، ونصت المادة (294) من قانون العقوبات الجزائري ذي الرقم (66) لسنة 1966 والمعدل والمتمم بالأمر ذي الرقم (75) لسنة 1975 على استفادة الجاني من الاعذار المخففة وفق المادة (52) إذا وضع فوراً حداً للحجز أو الخطف، و تخفض العقوبة إلى الحبس من سنتين إلى خمس سنوات إذا انتهى الحبس أو الحجز بعد (أقل من عشرة أيام) كاملة من يوم اختطاف القاصر المنصوص عليها في المادة (293) أو القبض عليه أو حبسه أو حجزه وقبل اتخاذ أية إجراءات، ويعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين في الحالتين المنصوص عليها في المواد (291-292)، وإذا انتهى الحبس أو الحجز بعد (أكثر من عشرة أيام) وقبل الشروع في عملية التتبع فتخفض العقوبة إلى الحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات في حال اختطاف القاصر.

وأقرّ المشرع العراقي في قانون العقوبات ذي الرقم (111) لسنة 1969 النافذ والمعدل في المادة (422) حماية جزائية عامة تشمل البالغ والصغير إذا نص على عقوبة السجن المؤبد إذا كان المخطوف أنثى والسجن مدة لا تزيد عن خمس عشر سنة إذا كان المخطوف ذكر، ويكون الخطف بغير إكراه وأن يكون المجنى عليه حدثاً لم يتم الثامنة عشر، وإذا وقع الخطف بالإكراه أو الحيلة لمن لم يتم الثامنة عشر من عمره تكون العقوبة السجن المؤبد إذا كان المخطوف أنثى وبالسجن مدة لا تزيد عن خمس عشر سنة إذا كان المخطوف ذكراً، وتعد ظروف تشديد للعقوبة إذا كان الجاني من أصول المجنى عليه أو ممن لهم سلطة قانونية عليه أو حصل الفعل بالتهديد بالقتل أو بالتعذيب الجسدي أو النفسي أو إذا وقع الفعل من شخص أو أكثر، حاملاً سلاحاً ظاهراً لكون هذه الظروف تسهل

وتعجل تنفيذ الجريمة دون مقاومة من قبل المخطوف ودون تدخل مفاجئ من قبل الآخرين، وأيضا يعد ظرف تشديد إذا زادت مدة الحجز أو القبض أو الحرمان من الحرية على خمسة عشر يوما، ونصت المادة (423) على حالة خطف الأنثى التي أتمت الثانية عشر من العمر من قبل الجاني أو غيره بالإكراه أو بالحيلة بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة، وتخفف العقوبة وفق المادة (1-424) بالحبس مدة لا تزيد عن سنة إذا لم يلحق أذى بالمخطوف وترك الخاطف الضحية قبل انقضاء (48) ساعة،

أما قانون مكافحة الإرهاب العراقي ذي الرقم (13) لسنة 2005 فقد نص على حماية جزائية عامة تخص البالغ والصغير أيضا إذ نصت المادة (4-1): يعاقب بالإعدام كل من ارتكب بصفته فاعلا أصيلا أو شريك عمل أي من الأعمال الإرهابية الواردة في المادة الثانية ومنها جريمة اختطاف الناس (الفقرة 8)، ويعاقب المحرض والمخطط والممول وكل من مكن الإرهابيين من القيام بالجرائم الواردة في هذا القانون بعقوبة الفاعل الأصلي مع مصادرة كافة الأموال المضبوطة، وبما أن المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب العراقي تعد نص خاص بالنسبة إلى قانون العقوبات العراقي لسنة 1969 لذلك فإن هذا النص الخاص يطبق بدلا من نص المواد (423-424) عملا بقاعدة الخاص يقيد العام. يتضح من ذلك أن جريمة تجنيد الأطفال في استخدامهم في الأعمال المسلحة جنائية بالنظر لعقوبتها.

الخاتمة

من خلال البحث العلمي حول المسؤولية الجزائية عن تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات.

1. التطور التدريجي في مجال العناية والاهتمام بالأطفال من مرحلة النبذ والاحتقار إلى مرحلة وجود حماية جزائية بسيطة تخفف عن كاهل الطفولة انتهاك حقوقهم من قبل الأفراد كافة إلى اقرار حماية جزائية كاملة عن أي انتهاك لحق الصغير في مواجهة الغير سواء أكانوا من الأهل أم غير ذلك من أفراد المجتمع.
2. يعرف تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال المسلحة بأنه (الاستخدام غير المشروع لمن لم يتم الثامنة عشر من العمر للقيام بالأعمال القتالية أم غير القتالية كافة، إذ يستغل الجاني بذلك حاجة الصغير الاقتصادية وعدم إدراكه لما يقوم به من أفعال إجرامية مخالفة للقوانين سواء أكان الجاني قوات نظامية أم غير نظامية)

3. تتجه أغلب قوانين الطفل في الدول إلى مسؤولية من يقوم باستغلال الأطفال خلافا لأحكام القوانين النافذة بتعريضهم للاستغلال بصورة كافية.
4. وجود حماية جزائية للأطفال في قانون العقوبات العراقي رقم(111) لسنة 1969 والقوانين المكمل له كقانون مكافحة الاتجار بالبشر ومكافحة الإرهاب.
5. يعد العامل الاقتصادي السبب الرئيس والحاسم في تجنيد للأطفال، إذ تعد ظاهرة استغلال الأطفال في الأعمال المسلحة بحاجة لجهود منظمة والخطط من أجل القضاء عليها والوعي من كل أفراد المجتمع لتداركها لأن الأطفال هم جيل المستقبل، وتكمن خطورة الأمر هي بتنشئة تلك الفئة في ميادين النزاع والحروب بعيداً عن مكانها في دور العلم، مما يجعل تنشئتها على فكرة الانفلات وعدم الالتزام بالضوابط مما تشكل مشاريع للجرائم في المستقبل.
6. يدخل مفهوم ممارسة الطفل المجند ضمن مفهوم تعريض الطفل للخطر سواء أعلق الخطر بحياة الصغير أو سلامته البدنية أو الاخلاقية أو التربوية.
7. إقرار التشريعات القانونية الخاصة بمكافحة عمالة الأطفال بمسؤولية من يقوم بممارسة أفعال تؤدي إلى ارتكاب الصغير لأفعال جرمها القانون كالتجنيد مع تشديد العقاب في حال صدور السلوك من قبل أي شخص له سلطة قانونية على الصغير.
8. يعد تجنيد الأطفال نتيجة من نتائج الحروب التي مرت على العراق بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي، وما تلاه من احتلال العراق عام 2003 وما نتج عنه من أوضاع أمنية متدهورة، والذي زاد من حجم الظاهرة وأدى إلى قلب مفاهيم المجتمع العراقي بسبب انتشار الجماعات المسلحة بحجة مقاومة المحتل مما رسخ فكرة الجهاد لدى المجتمع.

ثانياً: التوصيات.

1. ندعو منظمات المجتمع المدني والإدارات الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية بالتنسيق فيما بينها، من أجل تكثيف الجهود ومن أجل القضاء على تشغيل الأطفال تدريجياً بنشر الوعي من مخاطر التشغيل وآثاره السلبية

على الأطفال والمجتمع على حد سواء، مما يغير القيم الثقافية والأعراف الاجتماعية التي تتساهل إزاء استغلال الفئات الضعيفة أو المغلوبة على أمرها ولاسيما الأطفال في نواحي الحياة كافة.

2. ندعو المشرع العراقي إلى تفعيل دور نظم الحماية الاجتماعية من أجل حماية الأطفال من أن يكونون عرضة للاستغلال من قبل الغير، وبالتالي إذعانهم لرغباته مهما كانت مخالفة للقانون بسبب حاجة الصغير الاقتصادية.

3. التشديد في تطبيق القوانين ضد المتاجرين بالأطفال والذين يبرمون عقود إذعان مع الأطفال في مجال التشغيل بسبب الفاقة والعوز.

4. ندعو المشرع العراقي إلى جمع الأحكام الجزائية الخاصة بحقوق الطفل وتشغيله أو انتهاك أي حق من حقوقه في قانون موحد وشامل وذلك لصعوبة الرجوع إلى القوانين كافة من قبل الباحثين أو أصحاب العلاقة.

5. نوصي المشرع العراقي بإقرار قانون حقوق الطفل لعام 2010 مع إلغاء الفقرة (2من المادة 85) المتعلقة بتجريم دفع الطفل لانحراف السلوك والمادتين (106، 107) التين تتعلقان بتجريم دفع الطفل إلى التواجد في الشارع لمنع تعدد النصوص التي تعاقب على فعل واحد والتي تدخل في مجموعها ضمن مفهوم الطفل المعرض للخطر.

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] ابو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، ط4، دار صادر، بيروت، 2005، ص126؛ د. صالح العلي الصالح و د. أمينة الشيخ سليمان الاحمد، الصافي في اللغة العربية، مطابع الشرق الأوسط، جدة، 1401هـ، ص377.
- [2] احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص3405.
- [3] لويس معلوف اليسوعي، المنجد في اللغة والآداب والعلوم، ط5، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1925، ص17.
- [4] الامام اسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، ط1، دار المعرفة، بيروت، 2005، ص643.
- [5] بطرس البستاني، محيط المحيط، المجلد الثاني، ط5، مكتبة لبنان، بيروت، 1870، ص1285.
- [6] محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987، ص120.
- [7] د. حسن الجو خدار، علم الاجتماع عند الأطفال، مطبعة رياض، دمشق، 1985، ص41؛ د. طه ابو الخير و د. منير العصرة، انحراف الاحداث، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1961، ص28-29.
- [8] د. منذر عرفات زيتون، الأحداث مسؤوليتهم ورعايتهم في الشريعة الإسلامية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص44.
- [9] فاطمة جيلالي بحري، الحماية الجنائية الموضوعية للأطفال المستخدمين، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص23؛ د. منذر عرفات زيتون، المصدر السابق، ص43.
- [10] د.عبد الحميد الشواربي، جرائم الاحداث وتشريعات الطفولة، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1997، ص7.
- [11] بلقاسم سويقات، الحماية الجزائية للطفل في القانون الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص10.
- [12] د.غالية رياض النبشة، حقوق الطفل بين القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة، 2010، ص1.
- [13] د.ماهر جميل ابو خوات، الحماية الدولية لحقوق الطفل، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص17-18.
- [14] علا كريم رحيم، الحماية الجزائية لحق الطفل في الحياة ، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد الثاني، كلية القانون، جامعة ذي قار، العراق، 2010، ص174.
- [15] قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الاحداث اعتمدت ونشرت بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة المرقم (40/33) في(29) نوفمبر 1985.
- [16] د. محمد سعيد الدقاق، الحماية القانونية للأطفال في إطار إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، المؤتمر القومي حول مشروع إتفاقية حقوق الطفل، عمان، 1988، ص6.
- [17] د.عبد العزيز مخيمر، إتفاقية حقوق الطفل خطوة إلى الأمام أم إلى الوراء، مجلة الحقوق، العدد(3)، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت، 1993، ص139.
- [18] د. محمود احمد طه ، الحماية الجنائية للطفل المجني عليه، ط1، اكااديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص14-15.
- [19] يقابلها المادة الثانية من قانون الطفل اليمني ذي الرقم(45) لسنة 2002 والتي عرفت الطفل بأنه (كل انسان لم يتجاوز ثماني عشرة سنة من عمره مالم يبلغ سن الرشد قبل ذلك)؛ أما قانون العمل اليمني فقد عرف الحدث في المادة (5/2) منه (بأنه كل ذكر أو أنثى لا يقل سنه عن (12) سنة ولا تزيد عن (15) سنة)؛ وفي الجزائر لم يتعرض قانون العقوبات لتعريف الطفل لكن يستخلص من المادة (49) من الأمر ذي الرقم (156) لسنة 1966 بأنه (إن الطفل كل من لم يتجاوز سنه الثامنة عشر عند ارتكاب الجريمة) بينما نصت المادة الأولى من قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين للخطر ذي الرقم(422) لسنة 2004 في المادة الأولى منه(الحدث بأنه الشخص الذي لم يتم الثامنة عشر من عمره)؛ اما قانون الطفل للجمهورية السودانية لعام (2010) فقد جاء بتعريف للطفل وذلك ضمن الاحكام التمهيدية وعرفه(يقصد به كل شخص لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة).
- [20] أما مشروع قانون حماية الطفل العراقي لسنة (2010) فقد عرف الطفل (بأنه كل شخص ولد حياً ولم يتم الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة من عمره)، وعرف الحدث في المادة (1/37) منه (هو الطفل الذي بلغ الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره).

- [21] من التشريعات التي ميزت بين الطفولة والحداثة التشريع الكويتي والعماني، إذ يُعدُّ حدثاً كل من أتم التاسعة ولم يتعد الـ (18) وقانون العقوبات الأردني م/1 عرفت الحدث (كل من أتم 7 ولم يتم 18) ويعود الخلاف في تحديد السن إلى العوامل الاجتماعية والثقافية ولاسيما الطبيعية التي تتمثل في الظروف المناخية التي تؤثر على نضوج الجسم للتفصيل في ذلك، د. زينب احمد عوين، قضاء الأحداث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 18-21؛ محمد نوح معابدة، مصدر سابق، ص 207-210.
- [22] علا رحيم كريم، مصدر سابق، ص 173.
- [23] الامام ابو عبد الله محمد بن احمد بن ابي بكر بن فرج الانصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم، تحقيق: د. احمد البردوني و د. ابراهيم أطفيش، ج 12، ط2، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1985، ص 12.
- [24] سورة النور، الآية (31).
- [25] محمد ابراهيم الصائغ، حقوق الطفل القضائية، (فقهاً ونظماً في الدوائر العدلية)، وزارة العدل، السعودية، 1431هـ، ص 7.
- [26] محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ج 5، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1966، ص 361.
- [27] ابو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي، معالم التنزيل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ج 3، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ، ص 340.
- [28] ابو بكر احمد بن علي الرازي الجصاص، احكام القرآن الكريم، تحقيق: محمد صادق القحماوي، ج 3، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ، ص 319.
- [29] العلامة احمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي، ج 2، المجلد الأول، ط2، دار المعارف، الرياض، 1414هـ، ص 12.
- [30] عبد العزيز بن سعود بن سعد الحارثي، سن المسؤولية الجنائية للطفل في النظام السعودي (دراسة تأصيلية مقارنة بالموثائق الدولية)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص 28.
- [31] سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح، تحقيق: زكريا عميرات، ج 1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، د. س، ص 168.
- [32] ابي الحسن محمد عبد الحي اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، تحقيق: محمد بدر الدين ابو فراس النعاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1324هـ، ص 163؛ محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الحنفي الحصكفي، الدر المختار شرح تنوير الابصار وجامع البحار، تحقيق: عبد المنعم خليل ابراهيم، المجلد الاول، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002، ص 294.
- [33] محمود مجيد بن سعود الكبيسي، الصغير بين اهلية الوجوب واهلية الاداء، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1401هـ، ص 14.
- [34] الامام الحسين بن محمد بن المفضل ابو القاسم الراغب الاصفهاني، مفردات الفاظ القرآن الكريم، تحقيق: صفوان عدنان داودي، ط4، دار القلم، دمشق، 1992، ص 485.
- [35] ابو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج 9، ط4، دار صادر، بيروت، 2005، ص 126-127.
- [36] عبد العزيز بن احمد بن محمد علاء الدين البخاري، كشف الاسرار على اصول الامام فخر الاسلام علي بن محمد البزدوي، تحقيق: محمد المعتصم بالله، ج 3، ط3، دار الكتاب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 1385.
- [37] سورة يوسف، الآية (21).
- [38] الامام الحسين بن محمد بن المفضل ابو القاسم الراغب الاصفهاني، المصدر السابق، ص 483-484.
- [39] سورة الاسراء، الآية (31).
- [40] شهاب الدين ابو الفضل احمد بن علي بن محمد ابن حَجَر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وآخرون، ج 5، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، ص 205.
- [41] جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، الاشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، تخريج: خالد عبد الفتاح شبل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ص 279.

- [42] سورة مريم، الآية (12).
- [43] ابو الفضل جمال الدين ابن منظور، مصدر سابق، ص401-404.
- [44] الامام ابو عبد الله محمد بن احمد بن ابي بكر بن فرح الانصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، ج11، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1427هـ، ص87.
- [45] ابو الفضل جمال الدين ابن منظور، المصدر السابق، ج29، ص2681.
- [46] ابو الفيض محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج9، ط2، مكتبة الحياة، بيروت، 1984، ص275.
- [47] سورة الانبياء، الآية (60).
- [48] سورة الكهف، الآية (74).
- [49] ابو الفضل جمال الدين ابن منظور، المصدر السابق، ص126-127.
- [50] سورة الطور، الآية (24).
- [51] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي الشيرازي، القاموس المحيط، ط3، المطابع الأميرية، القاهرة، 1980، ص1274.
- [52] احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المصدر السابق، ص1638.
- [53] زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج6، ط2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1973، ص354.
- [54] عبد الكريم زيدان، المفصل في احكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الاسلامية، ج10، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، ص129.
- [55] ابو الفضل جمال الدين ابن منظور، مصدر سابق، ج9، ص797.
- [56] محمد بن ابي بكر الرازي، مصدر سابق، ص533.
- [57] روانتي الطيب، جنوح الاحداث (دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والتشريع الجنائي)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص11.
- [58] احمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، مصدر سابق، ص330؛ علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، بيروت، 1987، ص412.
- [59] محمد بن ابي بكر بن ايوب الزُرعي ابن قيم الجوزية، تحفة المودود بأحكام المولود، تحقيق: كمال علي الجمل، ط2، دار ابن حزم، بيروت، 2000، ص260.
- [60] د. باسل محمود الحافي، فقه الطفولة (احكام النفس دراسة مقارنة)، بحث منشور على الشبكة العالمية للمعلومات، تاريخ الزيارة 2017\5\19، www.dorar.net.
- [61] سمر خليل محمود عبدالله، حقوق الطفل في الاسلام والاتفاقيات الدولية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003، ص34.
- [62] فرزانة رودي فهمي و شيرين الفقي، حقائق الحياة الجنسية والصحة الانجابية للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ص63، بحث منشور على الشبكة العالمية للمعلومات، تاريخ الزيارة 2017\5\19، www.prb.org/Reports/2011/Fact-of-life.aspx.
- [63] ابو الفضل جمال الدين ابن منظور، ج4، مصدر سابق، ص345.
- [64] محمد أمين ابن عابدين، ج6، مصدر سابق، ص153.
- [65] ابو بكر بن حسن بن عبد الله الكشناوي، اسهل المدارك شرح ارشاد السالك في فقه إمام الاثمة مالك، ج3، ط2، دار الفكر العربي، بيروت، 1397هـ، ص5.
- [66] د. وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامي وادلته، ج4، ط2، دار الفكر العربي، دمشق، 1985، ص125.
- [67] د. محمد نوح معابدة، مصدر سابق، ص212.
- [68] د. منتصر سعيد حمودة و د. بلال أمين زين الدين، انحراف الاحداث، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص33-35.

- [69] علي بن هادية وآخرون مصدر سابق، ص 242؛ محمد بن ابو بكر الرازي، مصدر سابق، ص394؛ ابراهيم مصطفى احمد الزيات وآخرون، مصدر سابق، ص140.
- [70] د. ابراهيم مصطفى احمد الزيات وآخرون، المعجم الوسيط، ج1، ط3، دار الدعوة للنشر، القاهرة، 1998، ص242.
- [71] د. منال مروان منجد، الطفل في جريمة تجنيد الأطفال بقصد إشراكهم في اعمال قتالية مجرم أم ضحية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(31)، العدد(1)، دمشق، 2015، ص127-129.
- [72] سورة البقرة، الآية (195).
- [73] د. طارق سرور، قانون العقوبات القسم الخاص، ج2، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص303.
- [74] د. منال مروان منجد، مصدر سابق، ص9-10.
- [75] ابو الفضل جمال الدين ابن منظور، ج3، مصدر سابق، ص 433؛ الامام الجوهري، مختار الصحاح، مصدر سابق، ج2، ص556؛ د. محمد رواس قلعة جي ود. حامد صادق قنبي، ج1، مصدر سابق، ص149.
- [76] د. عبد الوهاب عبد الله احمد المعمرى، جرائم الاختطاف، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الاردن، 2006، ص351.
- [77] معجم المعاني، منشور في الشبكة العالمية للمعلومات، تاريخ الزيارة 2017\8\5 على الرابط www.Almaany.com.
- [78] منشور على الشبكة العالمية للمعلومات، تاريخ الزيارة 2017\8\5 على الرابط <http://ar.m.Wikipedia.org>.
- [79] د. رؤوف عبيد، مصدر سابق، ص188.
- [80] د. محمد نواف الفواعة، مصدر سابق، ص 1168.
- [81] احمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، مصدر سابق، ص116.
- [82] يقابلها نص المشرع السوداني في قانون الطفل لسنة 2010 في المادة (43-1: يحظر تجنيد أو تعيين أو استخدام الأطفال في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة أو استخدامهم للمشاركة في الأعمال الحربية)؛ ونص المشرع الفلسطيني في قانون الطفل ذي الرقم (7) لسنة 2004 في المادة (46-يحظر استخدام الأطفال في الأعمال المسلحة أو النزاعات المسلحة).
- [83] ابو الحسن علي بن اسماعيل بن سيدة المرسي، المحكم المحيط الاعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداي، ج11، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ص188؛ ابو الفضل جمال الدين ابن منظور، ج9، مصدر سابق، ص75-76.
- [84] سورة الصافات، الآية (10).
- [85] بطرس البستاني، محيط المحيط، ج1، مكتبة لبنان، بيروت، 1998، ص 643.
- [86] لويس معلوف، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط1، دار المشرق العربي، لبنان، 2003، ص310.
- [87] د. كمال عبد الله محمد، جريمة الخطف في قانون مكافحة الإرهاب والعقوبات، ط1، دار الحامد، الاردن، 2012، ص25-26؛ عبد العزيز بن حمود بن عبد الله الشثري، مصدر سابق، ص18.
- [88] أمنة وزاني، جريمة اختطاف الأطفال واليات مكافحتها في القانون الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص10، 17.
- [89] د. عبد الله حسين العمري، جريمة اختطاف الأشخاص، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص65-70.
- [90] إخلف باسم وهارون منيسيا، جريمة اختطاف القُصّر في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، الجزائر، 2017، ص19-23؛ أمنة وزاني، المصدر السابق، ص22.
- [91] د. عبد الله قاسم الوشلي، جريمة اختطاف غير المسلمين في بلاد المسلمين والتكييف الفقهي والقانوني لها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(24)، العدد الثاني، دمشق، 2008، ص465.
- [92] تريكي فريد، حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 31.
- [93] د. رؤوف عبيد، شرح قانون العقوبات، ط5، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979، ص 67؛ د. ضاري خليل محمود، مصدر سابق، ص 66.
- [94] فاطمة جيلالي بحري، مصدر سابق، ص 232.
- [95] د. منال مروان منجد، مصدر سابق، ص129.
- [96] د. محمد الصالح روان، جريمة الاختطاف وعقوبة الاعدام، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد(16)، الجزائر، 2017، ص 276-275.